الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.49

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
13 January 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والأربعين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتّع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقرّرين والممثلين الخاصّين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-20243 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/C.3/70/L.34)

مشروع القرار *A/C.3/70/L.34*: تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

١ - الرئيس: قال إنه أُبلغ بأن مشروع القرار ليست له آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

٢ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن الاتحاد الروسي، وباراغواي، وجنوب السودان، والسلفادور، والصين انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

واعتمد مشروع القرار *A/C.3/70/L.34*.

٣ - السيدة بروك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يرى أن القرار لا يغير لا ولاية أي آلية دولية لحقوق الإنسان ولا هو يؤثر على قدرة الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان في اعتماد القرارات التي لم توافق عليها الدول.

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (A/C.3/70/L.39/Rev.1 و A/C.3/70/L.65) (تابع)

مشروع القرار *A/C.3/70/L.39/Rev.1* حالة حقوق الإنسان في ميانمار

٤ - الرئيس: قال إن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار يرد في الوثيقة A/C.3/70/L.65.

٥ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن أوكرانيا، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وصربيا، والنرويج انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٦ - السيدة لوكاس (لكسمبرغ): قامت، في معرض عرضها لمشروع القرار نيابة عن الاتحاد الأوروبي وغيره من مقدمي المشروع، بتلاوة بعض التنقيحات الشفوية لنصه. وعُدلت الفقرة ٦ لتصبح كالتالي: ”تدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى المضي في عملية الانتقال الديمقراطي في ميانمار بجعل كافة المؤسسات الوطنية، بما فيها المؤسسة العسكرية، تنضوي في ظل حكومة مدنية منتخبة بالوسائل الديمقراطية وممثلة للجميع“. وعُدلت الفقرة ١٨ لتصبح على هذا النحو: ”تحث حكومة ميانمار على مواصلة تيسير عمل المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وإتاحة إمكانية وصولها دون قيود إلى البلد، آخذة في اعتبارها أنه لم يتح للمقررة هذا الوصول، بما في ذلك إلى ولاية راخين، خلال زيارتها الأخيرة، وإلى الوفاء دون مزيد من الإبطاء بالتزامها بأن تنشئ مكتبا قطريا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تسند إليه ولاية كاملة ويتماشى مع ولاية المفوض السامي“. وعُدلت الحاشية المرجعية في نهاية الفقرة ٢٠ (أ) على النحو التالي: ”A/70/332، الفقرة ٤٥“.

٧ - وأضافت أن مشروع القرار يعكس التقدم الكبير الذي تحقق في الانتقال الديمقراطي في ميانمار. ومثلت الانتخابات التي أجريت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ معلما تاريخيا في ذلك الانتقال الجاري، حيث مارس ملايين الأشخاص في ميانمار حقهم في التصويت. ويشجع مشروع القرار على مواصلة اعتماد الشفافية في المراحل التالية من العملية الانتخابية، والنظر في التوصيات المنبثقة عن أفرقة المراقبة الوطنية والدولية. ويجب كذلك معالجة الشواغل

المتعلقة بالمقاعد غير المنتخبة في برلمان ميانمار. ويرحب مشروع القرار أيضا بجهود الإصلاح الأوسع نطاقا المبذولة في ميانمار، وكذا بتوقيع حكومة ميانمار وثمانية جماعات مسلحة لاتفاق وطني لوقف إطلاق النار، باعتباره أساسا حاسما للاستقرار في المستقبل. ويجب على جميع الأقليات الدينية والإثنية المشاركة في المناقشات بشأن السبل الكفيلة بتحقيق السلام الدائم في البلاد. ويشجع مشروع القرار كذلك على مواصلة الجهود من أجل التصدي لمحنة المهاجرين واللاجئين في بحر أندمان وخليج البنغال.

٨ - وأردفت قائلة إن مشروع القرار يعالج عددا من الشواغل المتبقية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بحالة الأشخاص الذين ينتمون لأقلية الروهنجيا والأقليات الأخرى، ويُشدد على وجوب تقيد التشريعات في البلاد بمبادئ حقوق الإنسان وكفالة حماية حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي حماية كاملة.

اعتمد مشروع القرار *A/C.3/70/L.39/Rev.1*، بصيغته المنقحة شفويا.

٩ - السيد تين (ميانمار): أكد من جديد معارضة وفد بلاده المبدئية للطرح الانتقائي لقرارات قطرية، واقتناعه بأن الاستعراض الدوري الشامل، الذي تشارك فيه بلاده بنشاط، هو آلية الرصد الأكثر موثوقية والأقل إثارة للجدل في معالجة حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان. ومع ذلك، وتماشيا مع روح التعاون التي ما انفكت تظهرها ميانمار، امتنع وفد بلاده عن الدعوة إلى التصويت على مشروع القرار.

١٠ - وأضاف أن وفد بلاده يرحب بالاعتراف الوارد في القرار بعدد من التطورات الإيجابية التي حدثت في ميانمار. وفي هذا الصدد، مثلت الانتخابات العامة التي أجريت بشكل ناجح في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ خطوة هامة أخرى إلى الأمام في عملية الإصلاح في البلاد. وقد أشرف آلاف المراقبين المحليين والدوليين، بمن فيهم مراقبون من الاتحاد الأوروبي ومركز كارتر، على رصد تلك الانتخابات، التي كانت حرة ونزيهة وشفافة، وأدلى فيها أكثر من ٨٠ في المائة من المؤهلين للتصويت بأصواتهم. وقد دخلت ميانمار حقبة جديدة، وهي ملتزمة بمواصلة النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية.

١١ - ولكن المؤسف أن مشروع القرار لم يعترف بشكل كلي بالخطوات الهامة التي قامت بها ميانمار بهدف زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويتمسك وفد بلاده، على وجه الخصوص، بتحفظاته على الفقرات ٣ و ٤ و ٦ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ التي تتضمن لغة مضللة. وتحيل الفقرة ٣ بصورة خاطئة على الدين والإثنية باعتبارهما أساسين للحرمان من التصويت وإسقاط الأهلية بطريقة تمييزية عن المرشحين في ميانمار. بيد أنه بخلاف ذلك، لم يستوف بعض المرشحين معايير الأهلية في البلاد التي توجب أن يكون المرشح وكلا والديه من مواطني ميانمار. وكما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، فإن حقوق التصويت والترشح للانتخابات لا تُمنح إلا للمواطنين. وأما الفقرة ٤ فقد أضحت متجاوزة بسبب التطورات الأخيرة في ميانمار. وبالفعل، فقد وافقت جميع الأطراف سلفا على الدخول في حوار من أجل كفالة انتقال سياسي سلمي وسلس في البلاد. وعلاوة على ذلك، تتجاوز الفقرتان ٤ و ٦ نطاق حقوق الإنسان وتنتقد النظام السياسي في البلد. وشدد على أن هذا أمر غير مقبول، لأن لكل دولة الحق في اختيار نظامها السياسي بما يتوافق مع تاريخها وتقاليدها وقيمها وواقعها ودستورها. وأما الفقرة ١٠، فإنها فقرة طقوس تسوق ادعاءات شاملة تُكرر عاما بعد عام. وأعربت الفقرة ١٢ أيضا عن انشغالات لا مبرر لها إزاء بعض القوانين المحلية، التي يعد تطبيقها طوعيا وليس إلزاميا. وفي الواقع، وبهدف تعزيز الحرية الدينية، تسعى ميانمار إلى منع حالات تغيير

الدين بالإكراه. وعلاوة على ذلك، سُنَّ قانون المواطنة لعام ١٩٨٢ في ضوء الموقع الجغرافي والحالة الديمغرافية للبلاد. وأكد أنه لا يوجد بين القوانين المذكورة أعلاه قانون يتعارض مع الالتزامات القانونية الدولية لميانمار.

١٢ - واستطرد قائلا إن وفد بلاده يكرر من جديد معارضته القائمة منذ أمد طويل لاستخدام مصطلح ''الروهنجيا''، المستخدم في الفقرتين ٣ و ١٤. وأضاف أنه لا وجود لمثل هذه الأقلية بين الجماعات الإثنية لبلاده كما أن استخدام هذا المصطلح ليس من شأنه إلا أن يعيق حل المسألة بفعل إثارة استياء شعب ميانمار. وأضاف أن وفد بلاده يشاطر الشواغل المعرب عنها في مشروع القرار إزاء التوتر الطائفي في ولاية راخين، ولكنه شدد على أن المبالغة في وصف الوقائع وتسييس هذه المسألة لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم تلك التوترات. وعلاوة على ذلك، لا تُشير الفقرة ١٤ إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل استعادة وحفظ السلام والاستقرار، بما في ذلك جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية، وتيسير إعادة التوطين الطوعي والتدريجي، والتحقق من جنسية المقيمين، وتعزيز التنمية الاقتصادية والحوار بين الأديان. وقال إنه لم يحدث عنف في ولاية راخين منذ عام ٢٠١٢. كما أن الحصول على المواطنة مفتوح دائما أمام الراغبين في المشاركة في عملية التحقق من الجنسية في ميانمار، والتي تعمل جهات خارجية على تقويضها. ومع ذلك، فقد مُنحت المواطنة لأكثر من ٩٠٠ من مقدمي الطلبات وأفراد أسرهم. وفي غضون ذلك، يسَّر برنامجُ إعادةِ الإدماج إعادةَ توطين أكثر من ٢٠٠٠ أسرة معيشية في عام ٢٠١٥ فقط. ولا توجد أية قيود مفروضة على الحق في الزواج أو تسجيل المواليد. وأشار إلى أن الحكومة تتعاون بشكل وثيق أيضا مع منظمات المعونة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما في ولاية راخين، كما أُتيحت إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والغذاء والمياه وغيرها من الخدمات لجميع المجتمعات المحلية. ولا تُفرض أي قيود على التنقل في المناطق التي تعيش فيها المجتمعات المحلية في وئام. وقال إن ميانمار تأسف للظروف الجوية السيئة التي حالت دون زيارة المقررة الخاصة لولاية راخين أثناء آخر زيارة لها إلى البلاد. وفيما يتعلق بافتتاح مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ميانمار، قال إنه يجب الاتفاق مسبقا على أحكام وشروط ذلك المكتب، وتلبية احتياجات البلد المضيف.

١٣ - وتابع قائلا إن الإصلاحات السياسية جعلت ميانمار أكثر حرية وانفتاحا بكثير مما كانت عليه في الماضي وإن جميع الأطراف السياسية ملتزمة بحل مشاكل البلاد من خلال الحوار البناء. وأضاف أن وفد بلاده يرحب بإدراج الفقرة ٢٠ في القرار وشدد على أن التخلي عن تقديم القرار القطري بشأن ميانمار سيكون استجابة مناسبة من الأمم المتحدة للتقدم الذي أحرزته بلاده. وأعرب عن استعداد وفد بلاده للعمل مع المجتمع الدولي من أجل مواصلة تعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

١٤ - السيد عصام (مصر): تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقال إن المنظمة سُرّت بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار وأن مشاركتها مع الدول التي تستضيف جاليات مسلمة صلاحية مكرسة في ميثاق المنظمة. وقال إنه في ضوء الشواغل المعرب عنها في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٢٩ المتعلق بحالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهنجيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار، كانت المنظمة تعتزم تقديم مشروع قرار خاص بها، ولكنها تخلت عن ذلك القرار لصالح تقديم مشروع واحد موحد يمكن اعتماده بتوافق الآراء وبموافقة البلد المعني. وذكر أن المنظمة تأمل في أن تقدر ميانمار الروح التي جرى بها

اعتماد القرار وأن تقبل كل فقراته، وتأسف لكون ميانمار رفضت حتى الآن فقرات تُبرز شواغل المجتمع الدولي.

١٥ - وأردف قائلا إن منظمته منشغلة انشغالا عميقا إزاء استمرار معاناة الروهنجيا والأقليات الأخرى في ميانمار من التمييز والحرمان من الحقوق السياسية، كما أنهم حُرموا من المشاركة في الانتخابات التي أُجريت مؤخرا. وأضاف أن المجموعة تأمل في أن تُمهد تلك الانتخابات الطريق إلى استعادة حقوق المواطنة لأقلية الروهنجيا ومواصلة الإصلاحات المؤدية إلى عملية سياسية تشرك فيها جميع الأقليات في ميانمار بغض النظر عن إثنيتها أو دينها أو معتقدها. واستطرد قائلا إن المنظمة مسرورة لكون العديد من اقتراحاتها أُخذت في الاعتبار في مشروع القرار، ولكنها أكدت من جديد قلقها الشديد بشأن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ولاية راخين. وذكر أنه من أجل الدفاع عن حقوق المواطنين هناك وتلبية احتياجاتهم الإنسانية والطبية، ينبغي لحكومة ميانمار سن المزيد من الإصلاحات التشريعية من خلال جملة أمور منها إلغاء القوانين التي تقيد الحريات الأساسية. وختم بالقول إن المنظمة تكرر من جديد أنها على استعداد لتقديم كل الدعم اللازم من خلال التعاون البناء مع ميانمار بهدف التصدي للتحديات في ولاية راخين.

١٦ - السيد وات (سنغافورة): قال إن حكومة بلاده تعارض من حيث المبدأ القرارات القطرية، إذ إنها قرارات انتقائية، وتُثير الانقسامات، وذات أثر عكسي، وغالباً ما تحركها دوافع سياسة وليس حقوق الإنسان. ولذلك، فإن وفد بلاده يمتنع عن التصويت على القرارات القطرية. وعلى الرغم من ذلك النهج المبدئي، قال إن وفد بلاده أحاط علما بالاتفاق العام بين الدول الأعضاء بشأن القرار الذي اعتمد مؤخرا، ولذلك اختار الانضمام إلى توافق الآراء.

١٧ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إن وفد بلاده ما برح يدعو دائماً إلى معالجة المسائل الخلافية لحقوق الإنسان من خلال الحوار البنَّاء القائم على المساواة والاحترام المتبادل، كما عارض تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها لممارسة الضغط على بلدان محددة. وأشار إلى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تعالج الشواغل المشروعة لميانمار بدلاً من اعتماد قرار قطري، وهو ما لا يمثل سبيلا لتحقيق تقدم. وبالتالي فإن الصين لم تنضم إلى توافق الآراء بشأن ذلك القرار. وذكر أن الشواغل المستمرة ينبغي أن تحل في أسرع وقت ممكن، وبأكبر قدر ممكن من الفعالية من خلال الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية الطويلة الأجل في ميانمار.

١٨ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وفد بلادها انضم إلى توافق الآراء ولكنه أصر على أن الاعتماد الانتقائي للقرارات القطرية، ولا سيما في اللجنة الثالثة، يشكل استغلالا لذلك المحفل لأغراض سياسية وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. وأضاف أنه يقوض أيضا التعاون - الذي يعد مبدأ أساسيا لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. وأضافت أن وفد بلادها يعتقد أن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان يوفر آلية لاستعراض حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، كما يثني الوفد على المشاركة النشطة لميانمار في هذه العملية. وأكدت أنه ينبغي للجنة أن تمتنع عن تقديم المزيد من القرارات القطرية.

١٩ - السيدة مورينو غيرا (كوبا): قالت إن وفد بلادها، وإن كان قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، يؤكد موقفه المبدئي المعارض للقرارات القطرية التي تستهدف بلدانا معينة لأغراض سياسية. وقالت إن

الممارسات الضارة والانتقائية المتمثلة في التسييس واتباع معايير مزدوجة في النظر في مسائل حقوق الإنسان قوضت مصداقية لجنة حقوق الإنسان وأدت إلى ترديها. وأكدت على وجوب إيلاء عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان الأهمية التي تستحق حتى تتمكن من معالجة تحديات حقوق الإنسان التي تواجهها البلدان. وأشارت إلى أن السبيل الوحيد إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال يمر من خلال التعاون الدولي الحقيقي القائم على مبادئ الموضوعية وعدم المشروطية وعدم التحيز وعدم الانتقائية.

٢٠ - السيدة موزولينا (الاتحاد الروسي): قالت إن التعاون الحكومي الدولي له أهمية حاسمة في جهود الدول للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب الصكوك الدولية. وقالت إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الدفاع عن حقوق الإنسان وإنه ينبغي للأمم المتحدة بالتالي أن تركز على توفير المساعدة التقنية لتلك الدول. وأضافت أن التجربة أظهرت أن القرارات القطرية المسيَّسة، بما في ذلك القرار الذي اعتمد لتوه، لا يمكنها لا حل تحديات حقوق الإنسان، ولا تيسير الحوار البناء مع البلدان المعنية. وأردفت قائلة إن الاتحاد الروسي، وإن لم يكن صوت ضد مشروع القرار، لا يرى حاجة إلى مثل هذه القرارات التي تقوض عملية الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي للجنة الثالثة أن تكف عن النظر في مثل هذه القرارات.

٢١ - السيد بلاسي (تايلند): قال إن وفد بلاده يؤيد تأييدا تاما عملية إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية في ميانمار، ويهنئ ذلك البلد على نجاح انتخاباته الأخيرة ويرحب بحرارة بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين حكومة ميانمار وعدد من الجماعات المسلحة. وأضاف أن تايلند تشجع ميانمار على مواصلة برنامجها الإصلاحي، والعمل مع شركائها الدوليين بهدف الانضمام إلى المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان والوفاء التام بما عليها من التزامات في مجال حقوق الإنسان. وأردف قائلا إن تايلند تشيد بالجهود التي تبذلها ميانمار من أجل التصدي لمسألة المهاجرين غير النظاميين في المحيط الهندي، وتعرب عن الأمل في مواصلة العمل بتعاون وثيق مع حكومتها من أجل معالجة هذه المسألة بطريقة فعالة وشاملة ومستدامة. وتابع قائلا إن تايلند تعرب عن رغبتها أيضا في الاستمرار في تقديم المساعدة إلى سكان ولاية راخين وتدعو المجتمع الدولي إلى العمل بتعاون وثيق مع حكومة ميانمار من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية هناك. وأكد على أنه يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يقدم الدعم على نحو بناء لعملية الإصلاح في ميانمار. وأشار إلى أنه على الرغم من أن وفد بلاده قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، فإنه يشدد على أنه ينبغي للجنة الثالثة أن تمتنع عن اعتماد قرارات قطرية في المستقبل.

٢٢ - السيد دو هونغ فييت (فييت نام): قال إنه على الرغم من أن وفد بلاده انضم إلى توافق الآراء، فإن الطريقة الأجدى في معالجة مسائل حقوق الإنسان لا تمر من خلال اعتماد قرارات قطرية انتقائية ومثيرة للانقسام، بل من خلال الحوار البناء والتعاون الفعال القائم على التفاهم والاحترام المتبادل. وقال إن ذلك هو الحال بصفة خاصة في ميانمار، بالنظر إلى أن هذا البلد أحرز تقدما كبيرا في جهوده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والسلام والمصالحة الوطنية. وهنأ ميانمار على نجاح انتخاباتها معربا عن اعتقاده أن من شأن عملية المصالحة الوطنية أن تكفل تمتع البلد بمستقبل مستقر ومزدهر، مما يعزز مصالح شعب ميانمار والمنطقة الأوسع نطاقا. وأشاد أيضا بانخراط ميانمار البناء مع دول أخرى ومنظمات إقليمية وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان من أجل معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك،

بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وأكد أن المزيد من القرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار ليست ضرورية وتؤدي إلى نتائج عكسية.

٢٣ - السيدة بلسكايا (بيلاروس): قالت إن بلادها رفضت الانضمام إلى توافق الآراء لأنها تعارض على الدوام القرارات القطرية، التي تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول. والواقع أن هذه القرارات تُقدم في كثير من الأحيان فقط من أجل تعزيز مخططات سياسية ضيقة الأفق وممارسة الضغط على حكومات البلدان المعنية. وقالت إنه على الرغم من التعاون البناء لميانمار مع المجتمع الدولي، رفض مقدمو مشروع القرار تغيير نهجهم بأي طريقة مجدية واستمروا في محاولاتهم الرامية إلى فرض وجهات نظرهم على ميانمار. وأكدت أنه يجب معالجة جميع مسائل حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان أو في المحافل الثنائية.

٢٤ - السيد جوشي (الهند): قال إن لكل دولة الحق في تنظيم شؤونها الداخلية، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، حسبما تراه مناسبا. وأكد أن الاستهداف الانتقائي للبلدان ورصد شؤونها الداخلية بطريقة اقتحامية أثبت أنه يؤدي إلى نتائج عكسية وينبغي تجنبه. وقال إن الهند انضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، ولكنها لن تؤيد أي مبادرات قطرية أخرى للأمم المتحدة تستهدف ميانمار. وأضاف أن الهند تعتقد، بدلا من ذلك، أن نهجا قائما على المشاركة البناءة والمساعدة التقنية والتعاون بين المجتمع الدولي وحكومة ميانمار هو الطريقة الأكثر فعالية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في ذلك البلد. وأشار إلى أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تنفذها حكومة ميانمار والجهود التي تبذلها من أجل تحقيق مصالحة وطنية شاملة للجميع وعريضة القاعدة هي موضع ترحيب حار. وذكر أن الهند ترى أيضا أن توقيع اتفاق وطني لوقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ يمثل محطة هامة في عملية السلام في ذلك البلد. وأردف قائلا إن الهند، باعتبارها جارا صديقا لميانمار، منحت أكثر من ١,٥ مليار دولار لتمويل مشاريع إنمائية في مختلف أنحاء ذلك البلد، بما في ذلك ولاية راخين، حيث اتخذت حكومة ميانمار تدابير مُرحب بها من أجل استعادة سيادة القانون والنظام. وتابع قائلا إن الهند تشيد بإعراب ميانمار عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى من أجل معالجة محنة المتضررين من العنف. وذكر أن الهند قامت، بالإضافة إلى ذلك، بإرسال فريق من المراقبين لرصد الانتخابات الأخيرة التي تمثل شهادة على التزام ميانمار بالانتقال الديمقراطي.

٢٥ - وأعرب عن الأسف لكون بعض واضعي مشروع القرار عمدوا إلى التركيز على المسائل الطائفية. وأكد أن هذا التركيز يهدد بدق أسافين الانقسامات فيما بين الدول الأعضاء وعرقلة جهودها الرامية إلى تعزيز خطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وأردف قائلا إنه بالإضافة إلى تشجيع حكومة ميانمار على معالجة مسائل حقوق الإنسان، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تستجيب بطريقة أكثر إيجابية للإصلاحات التي تنفذها الحكومة.

٢٦ - السيدة إيباراغويري (الفلبين): قالت إن وفد بلادها انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ويرحب بالتقدم الذي أحرزته ميانمار في جهودها الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتعميق الإصلاح السياسي والتقيد بحقوق الإنسان. وأضافت أن الانتخابات الشفافة والتعددية التي أجريت في أوائل هذا الشهر وتوقيع اتفاق سلام بين حكومة ميانمار وعدد من الجماعات الإثنية المسلحة شهادة على الجهود التي تبذلها

ميانمار من أجل تعزيز السلام والتنمية. وأكدت أن تلك الجهود تستحق دعم المجتمع الدولي. وذكرت أن الفلبين تأمل بصدق ألا يكون هناك لزوم للمزيد من القرارات القطرية الخاصة بميانمار.

٢٧ - السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أكد من جديد موقف بلاده المبدئي المعارض لكل القرارات القطرية ذات الدوافع السياسية والمثيرة للانقسامات. وقال إن أي نهج مسيس وانتقائي بشأن حالات حقوق الإنسان يتعارض مع مبدأ الموضوعية والحياد. وأشار إلى أن هذا النهج خطير ويؤدي إلى نتائج عكسية. وأضاف أن وفد بلاده يعارض جميع المحاولات الرامية إلى انتهاك سيادة الدول وسلامتها ويعارض أي تدخل في شؤونها الداخلية بذريعة شواغل حقوق الإنسان. وشدد على أنه يجب على الأمم المتحدة أن تكف، مرة وإلى الأبد، عن اعتماد مثل هذه القرارات القطرية.

٢٨ - السيد ميزوموتو (اليابان): قال إن وفد بلاده انضم إلى توافق الآراء اعترافاً بالتطورات الإيجابية التي جرت مؤخرا في ميانمار. وقال إن اليابان تُقدر جهود ميانمار المتواصلة من أجل تعزيز الديمقراطية والمصالحة الوطنية، وتعتقد أن من شأن انتقال سلس وسلمي للسلطة أن يعزز الديمقراطية في البلد. وأضاف أن اليابان تشاطر المجتمع الدولي قلقه بشأن حالة حقوق الإنسان للأقليات الإثنية والدينية، بما في ذلك تلك الموجودة في ولاية راخين، فضلا عن حالة اللاجئين في ميانمار. وأشار إلى أن بلده سيواصل تعزيز علاقاته الثنائية الممتازة مع ميانمار، ويعتقد أن بإمكان ميانمار أن تعزز علاقاتها مع المجتمع الدولي، من خلال الانخراط في حوار بشأن حقوق الإنسان. وذكر أن الوفد الياباني يأمل في أن تستمر حكومة ميانمار في معالجة شواغل المجتمع الدولي المتبقية بشأن حقوق الإنسان، بحيث لا تبقى هناك ضرورة لقرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٢٩ - السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلاده يؤكد من جديد موقفه المبدئي الرافض للنهج المسيسة والانتقائية لمسائل حقوق الإنسان. وقال إن اعتماد القرارات القطرية ينتهك مبدأ العالمية وعدم الانتقائية الذي ينبغي أن يتم من خلاله تناول مسائل حقوق الإنسان، ويقوض ولاية مجلس حقوق الإنسان. وأضاف أن التعاون والحوار هو السبيل الملائم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ترى أن ثمة حاجة، من أجل تفادي أي تكرار للجهود في مجال حقوق الإنسان، إلى تحقيق المزيد من الاتساق بين عمل اللجنة ومجلس حقوق الإنسان، وأنه ينبغي كذلك النظر في سجلات حقوق الإنسان لتلك البلدان في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.